الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي: ...../2025

رقم التسجيل:UN2801202406064090262

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر

(1999-2019) حزب التجمع الوطني الديمقراطي -نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:

ـ لقراب نعيمة

تحت إشراف:

د. عروس ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
أ/ د بن مرزوق عنترة	رئيسا	محمد بوضياف المسيلة
د/ عروس ميلود	مشرفا ومقررا	محمد بوضياف المسيلة
د/ عبدو مصطفى	مناقشا	محمد بوضياف المسيلة

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ملحق بالقرار رقم 1082 :المؤرخ في 27 :ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

جامعة محمد بوضياف المسيلة:

تصريـــح شرفـــــي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :
السيد ة : لـــقراب نعيمـــة طالبة :ماستر تخصص ادارة محلية
الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204819403 الصادرة بتاريخ: 2019/07/17
المسجلة : بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية
والمكلفة :بإنجا ز مذكرة ماستر
عنوانها:

دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر(1999-2019)
حزب التجمع الوطني الديمقراطي – نموذجا -

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكادمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/06/03 توقيع المعني(ة)

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
المتصرف الإقليمي
إمضاء: هريل زكية

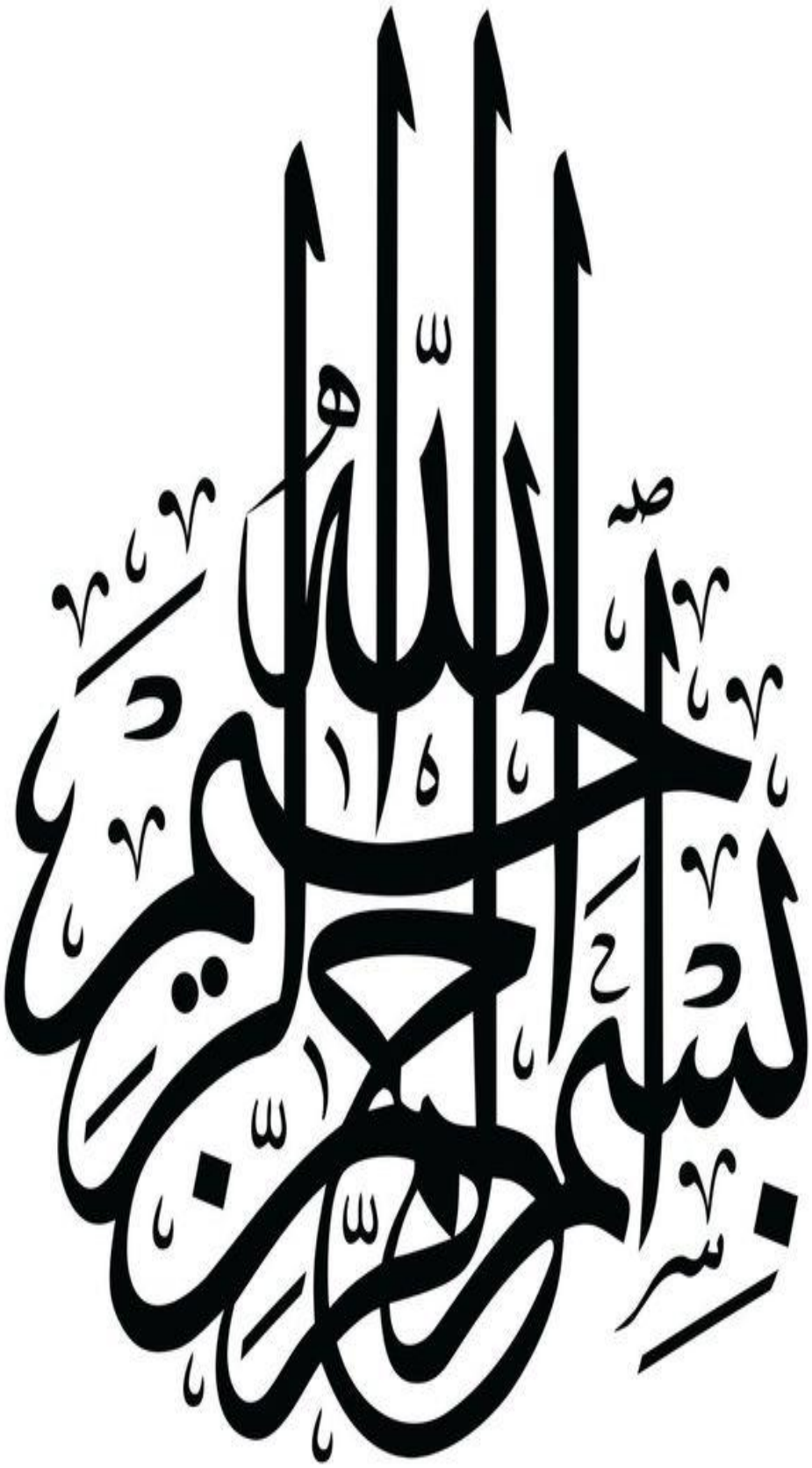
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وخصيصًا:

إلى الأستاذ عروس ميلود، لما قدمه من دعم متواصل وتوجيهات سديدة ساعدتني على استكمال هذا العمل بالشكل المطلوب، فله مني كل التقدير والامتنان.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى قسم العلوم السياسية بجامعة مُحَمَّد بوضياف، لما وفرته من بيئة مناسبة ومصادر علمية ساعدت في إثراء البحث.

ولا أنسى أن أعبّر عن امتناني لعائلتي وأصدقائي على دعمهم المعنوي وتشجيعهم المستمر، فلولاهم لما وصلت إلى هذه المرحلة.

راجية من الله أن أكون قد وفّقت في تقديم عمل يليق بجهود كل من ساعدني، والله ولي التوفيق.

مع خالص الشكر والتقدير

إهداء

إلى من غرَسوا في قلبي حبّ العلم والمعرفة،
إلى من كانوا النور الذي أضاء طريقي...
إلى والديّ العزيزين، رمز التضحية والعطاء،
إلى من علّمني أن الإرادة تصنع المستحيل،
إلى أساتذتي الكرام، الذين كانوا خير قدوة ومصدر إلهام،
إلى صديقاتي (سمية، سعاد، عفاف، خديجة، عائشة) وكل زملائي في العمل ببلدية بوسعادة الذين كانوا لي عونًا وسندًا في كل المراحل،
إلى كل من دعمني بكلمة، أو ابتسامة، أو دعوة في ظهر الغيب...

أهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاء وامتنان،
راجية أن أكون عند حسن ظنهم دائمًا.

فهرس المحتويات:

مقدمة: .....أ

1-إشكالية الدراسة.....أ

2-فرضيات الدراسة.....ب

3-أهمية الموضوع.....ب

4-أسباب اختيار الموضوع.....ت

5-مناهج وإقترابات الدراسة.....ث

6-حدود الدراسة:.....خ

7-أهداف الدراسة.....خ

8-أدبيات الدراسة.....خ

9-خطة الدراسة.....ذ

10-الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة.....ذ

الفصل الأول: الإطار النظري.....

المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسية 13

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية وتعريفها 13

أولا: نشأة الأحزاب السياسية: *13*

ثانيا: تعريف الحزب السياسي وعناصره *14*

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب وأنواعها 17

أولا: وظائف الأحزاب السياسية: 17

ثانيا: تصنيف الأحزاب السياسية:..... 19.

المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية.....20

أولا: الأحزاب مدارس للشعوب.....20

ثانيا: الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين.....20

ثالثا: الأحزاب السياسية رقيب على الحزب الحاكم.....21

رابعا: الأحزاب السياسية تكفل الاستقرار في الحياة السياسية.....22

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة 23

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة 23

المطلب الثاني: خطوات رسم السياسة العامة 26

المطلب الثالث: أهمية السياسة العامة بالنسبة للأنظمة السياسية.....

الفصل الثاني: آليات تأثير الأحزاب السياسية في صناعة السياسة العامة.....

نمهيد.....35

المبحث الاول: مجالات التفاعل بين الأحزاب السياسية والسلطة السياسية.....36

المطلب الاول: العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية.....37

المطلب الثاني: تأثير الأحزاب على السلطة في مجال رسم السياسة العامة..... 38

المبحث الثاني: دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسة في الجزائر.....39

المطلب الأول: التعريف بالحزب ومبادئه الأساسية وأهدافه.....39

المطلب الثاني: علاقة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالسلطة السياسية.....40

المطلب الثالث: مظاهر تأثير حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسية العامة.....41

خاتمة.....47

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف الأحزاب السياسية	19

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مراحل صنع السياسة العامة	30

مقدمة

مقدمة:

تشهد المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة وتحديات متسارعة فرضت على الدول ضرورة إعادة النظر في آليات صناعة القرار السياسي، وفي مقدمتها السياسات العامة التي أصبحت أداة محورية لتحقيق التنمية الشاملة وتلبية تطلعات المواطنين. وتعد السياسات العامة انعكاسا مباشرًا لأولويات الدولة واستراتيجياتها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

فالسياسة العامة أصبحت أكثر تعبيرا عن احتياجات ومصالح افراد المجتمع وأكثر تجسيدا للتفاعل الحاصل بين الفواعل الرسمية والغير رسمية ومن هنا تبرز الأحزاب السياسية كأهم الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة لأنها تعتبر هذه الأخيرة إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن وكذا أحد قنوات الاتصال السياسي.

وبما أن الجزائر تنتمي إلى دول العالم الثالث خضعت لفترة استعمارية طويلة فقد كان لها فيما بعد تأثير على نظامها السياسي والسياسات العامة، فقد قامت على أسس وآليات أصبحت بمثابة تقاليد توارثها أنظمة الحكم المتداولة منذ الاستقلال، حيث اعتمد مباشرة بعد الاستقلال على النموذج السوفيتي، الذي يرتكز على نظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي.
كما يقوم على ارتباط الحزب وبرنامجه بالدولة إلى درجة التماهي حيث مثل تاريخ 1962 إلى غاية 1989، تاريخ ارتباط الحزب بالدولة ولكن بعد اقرار التعددية السياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989 ظهرت عدة أحزاب تحمل في طياتها عدة برامج وسنحاول في دراستنا هذه التركيز على الأحزاب السياسية وتبيان إذا ما كان لها تأثير في رسم السياسة العامة في الجزائر. في الفترة ما بين 1999 الى غاية 2019 .

1-إشكالية الدراسة:

- ما هو الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية وخاصة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1999-2019)؟

يندرج ضمن هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما مفهوم الأحزاب السياسية والسياسة العامة ؟

2-ماهي أليات الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة على الجانبين النظري والعملي؟

3-هل تأثير حزب التجمع الوطني الديمقراطي كان فعال أو محدود خلال هذه الفترة؟

2-فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية لا بد من وضع فرضيات التي نسعى من خلال هذه الدراسة لتأكيدها أو نفيها:

1-يشكل كل من مفهوم الأحزاب السياسية و السياسة العامة عنصرين جوهريين في العملية السياسية داخل الدولة .

2- إن الأحزاب السياسية تسعى جاهدة للتأثير في السياسة العامة الوطنية.

3- كانت مساهمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي محدودة في رسم السياسة العامة، وغالبا ما انحصرت في دعم البرامج الرئاسية خلال هذه الفترة .

3 ـ أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع :

أولاً: الأهمية العلمية

1. الإسهام في الأدبيات السياسية الجزائرية:

تسهم هذه المذكرة في سد فجوة معرفية تتعلق بمشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسات العامة.

2. تعتبر دراسة حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND) مثالاً مهما لحزب كان ضمن التحالفات الحاكمة، مما يسمح بفهم ديناميكيات السلطة من الداخل.

3- تحليل السياسات العامة في إطار تعددي تقدم المذكرة إطارًا تحليليا لفهم كيف تتفاعل الأحزاب السياسية مع أجهزة الدولة في رسم السياسات.

تبرز حدود التأثير الحزبي داخل نظام سياسي يتسم بمركزية القرار.

ثانيا: الأهمية العملية

1-توجيه صانعي القرار

توفر نتائج الدراسة رؤى مهمة لصانعي السياسات حول كيفية تحسين التفاعل بين الدولة والأحزاب في إطار ديمقراطي فعال

توضح القيود والفرص التي تواجهها الأحزاب في المشاركة في رسم السياسة العامة، مما يساعد على تقييم الأداء السياسي.

2-تمكين الأحزاب السياسية.

تعد المذكرة مرجعًا للأحزاب نفسها لتقييم أدائها التاريخي واستشراف أدوارها المستقبلية في الحياة السياسية.

تسهم في تعزيز الوعي بأهمية الانتقال من أحزاب .تابعة للسلطة إلى أحزاب فاعلة ومبادرة.

3-دعم الإصلاح السياسي.

تبرز الحاجة لإصلاحات قانونية ومؤسساتية تعزز من دور الاحزاب في صياغة السياسات لا مجرد تنفيذها أو دعمها

تساعد في كشف التحديات البنيوية التي تعيق فعالية الاحزاب في التأثير على القرار السياسي .

4- توعية الرأي العام :

تعزيز المشاركة السياسية وتقليل من العزوف الانتخابي

4ـ أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار الموضوع وهي:

- **الأسباب الذاتية:**

يعتبر المبرر الرئيسي لاختياري لهذا الموضوع هو رغبة شخصية في دراسة السياسة العامة لأنها تعتبر من أهم المواضيع في حقل العلوم السياسية،ولإثراء معارفي في حقل التخصص، وكذلك للتعرف أكثر على طبيعة الاحزاب السياسية في الجزائر من خلال هذه الدراسة.

- **الأسباب موضوعية :**

إن اختيار الأحزاب السياسة ودراسة أثرها في رسم السياسة العامة في الجزائر نظرا لأهميتها البالغة وخاصة في الآونة الأخيرة ومحدودية الدراسة.

معرفة العراقيل التي تواجه والتي تجعلها لا تسد لمشاكل المواطنين وعدم تطبيق هذه البرامج عند وصولها للسلطة.

5ـ مناهج وإقترابات الدراسة:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج مهمة وكل واحد منها يؤدي وظيفة معينة.

قد اعتمدنا على مجموعة من المناهج والاقترابات التالية:

أـ المناهج :

•المنهج الوصفي التحليلي

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، كونه الأنسب لفهم وتحليل الظواهر السياسية ودور الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة، مع التركيز على حزب التجمع الوطني

الديمقراطي خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 وذلك من خلال دراسة نشاطه السياسي ،وتحالفاته ،ومشاركته في مؤسسات الدولة ،بالإضافة إلى تحليل خطابات الحزب الرسمية ومدخلاته البرلمانية .بما يسهم في فهم أعمق لمكانة الحزب وتأثيره في مسار السياسة العامة في الجزائر .

- **المنهج التاريخي:**

استعنت بهذا المنهج لأنه يساعدنا على تفسير الأحداث ومعرفة جذورها. التاريخية، لأنه هذا الموضوع محل الدراسة يتطلب الرجوع إلى الأحداث الماضية، وهذا المنهج يحلل ويفسر الواقع التاريخي للوصول إلى معرفة الحاضر.

- **منهج دراسة الحالة:**

وهو منهج يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة عن الحالة المدروسة والاهتمام بمختلف جوانبها، وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، وهذا ما يتوافق مع دراستنا في تشخيص حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الجزائر وأثره في رسم السياسة العامة فهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة أو بغيرها من الوحدات المشابهة لها.

ب- **الإقترابات:**

- **الاقتراب القانوني:**

الذي يركز في دراسته للأحداث، والمواقف على الجوانب القانونية أي مدى الالتزام بالمعايير والضوابط، المتعارف عليها أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته منها وزيادة على ذلك فإن هذا الاقتراب يبحث في حيثيات ترتيب المسؤولية والتمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء ما تعلق بالقانون الداخلي أو بغيره.

- **الاقتراب المؤسسي:**

ونقصد بالاقتراب المؤسسي الحديث الذي يولي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية ويربط ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويظهر ذلك من خلال دراسة الأحزاب السياسية ومراحل تكوينها وتطورها بغرض الكشف عن قدرة الاحزاب السياسية في التأثير على رسم السياسة العامة في الجزائر.

- **الاقتراب النسقي:**

الذي طوره الأستاذ دافيد استون، وهو اقتراب قائم على استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية، لتحديد الانماط والعلاقات السياسية المترابطة والمتداخلة الموجودة في المجتمع، والتفاعل الحاصل في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في حلقة دائرية من التغذية الاسترجاعية، أي المدخلات والمخرجات، بمعنى كيف تتحول البرامج الحزبية إلى مدخلات لتصل إلى العلبة السوداء ثم تتحول إلى مخرجات في شكل سياسة عامة.

- **اقتراب الجماعة:**

تم اعتماد اقتراب الجماعة كأحد الأطر النظرية التي تفسر كيفية صنع السياسة العامة من خلال التفاعل بين مجموعات مختلفة ذات مصالح متباينة، وهو ما ينطبق على الأحزاب السياسية باعتبارها جماعات ضغط فاعلة داخل النظام السياسي.

يرتكز هذا الاقتراب على فكرة أساسية مفادها أن السياسات العامة ليست ناتجة فقط عن قرارات فردية أو مؤسسية بل هي نتاج تفاعل وصراع وتفاوض بين جماعات مختلفة تسعى كل واحدة منها إلى التأثير في القرار السياسي بما يخدم مصالحها وأهدافها

وفي هذا السياق، ينظر إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي كجماعة منظمة تسعى إلى التأثير على مخرجات النظام السياسي من خلال مشاركته في الحكومات المتعاقبة. وجوده في البرلمان كمكون رئيسي وتحالفه مع أحزاب أخرى.

6 ـ حدود الدراسة:

☒ . **الحدود الزمانية** خلال الفترة الزمانية الممتدة ما بين 1999 إلى غاية 2019 .

☒ . **الحدود المكانية** نظرا لتشعب حقل السياسة العامة وتشعب الاحزاب السياسية فإن التركيز سيكون على دراسة حالة الجزائر .

7ـ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الأساسية التي من شأنها فهم دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة (1999 – 2019)، وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1-تحديد موقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي في النظام السياسي الجزائري وتحليل مكانته ضمن المشهد الحزبي الوطني.

2-دراسة آليات مشاركة الحزب في صنع القرار السياسي من خلال تمثيله في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وفاعليته في توجيه السياسات العامة.

3-تحليل طبيعة العلاقة بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي والسلطة التنفيذية، ومدى تأثير هذه العلاقة على استقلالية الحزب في اتخاذ مواقفه السياسية.

4-رصد الأدوار التي لعبها الحزب في صياغة السياسات العامة، من خلال مراجعة مواقف الحزب في القضايا الوطنية المختلفة وبرامج الحكومات التي شارك فيها.

تقييم مدى مساهمة الحزب في تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية في الجزائر وما إذا كان دوره أداة دعم للسلطة أو فاعلا مستقلا يؤثر في توجهات السياسة العامة .

8ـ أدبيات الدراسة:

إن بناء هذه الدراسة جاء بعد الاطلاع على دراسات سابقة أولت اهتماما كبيرا لموضوع السياسة العامة والفواعل المؤثرة فيها لأنه لا يمكن لأي معرفة أن تتواصل وتتطور دون قطيعة او تواصل في الفكر، ومن بين هذه الأفكار والدراسات نذكر:

1-عزيزة ضميري، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2007-2008.

لقد حاولت الباحثة من خلال دراستها أن تجيب عن الأسئلة التالية:

هل كان للتحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد مع نهاية الثمانينات تأثيرا في عملية رسم السياسة العامة بجعلها تعبيرا عن محصلة التفاعل بين مختلف الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية ؟ وما هي هذه الفواعل المتدخلة في العملية ؟ وما مدى وحجم أساليب هذا وأشكال والآثار المترتبة عنه؟

وبدراسة هذه الإشكالية وصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج:

إن السياسة العامة باختلاف تعاريفها وتعدد خصائصها وتصنيفاتها، لن تصبح عملية تجسيد جميع أو أهم التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار الايديولوجية والنسق السياسي السائد ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة إلا في ظل نظام ديمقراطي وبذلك فقد اخذ رسم السياسة العامة في الجزائر طابع إجرائي سياسي شكلي أكثر منه عملية سياسية حقيقية.

2-فرقاح ابتسام(2009) المعنونة ب: "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989- 2009)"، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة (نوقشت سنة 2010).

- قامت هذه المذكرة بدراسة وتحليل دور الفواعل غير الرسمية، كالأحزاب السياسية، والنخب، وجماعات الضغط، في التأثير على صياغة السياسة العامة في الجزائر خارج الأطر المؤسسية الرسمية، وقد قدمت إطارا نظريا مهما لفهم التفاعل بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، مما شكل أساسا مرجعيا لمذكرتي الحالية من حيث النهجية والمحتوى.

الفرق بين الدراستين يتمثل أن دراسة فرقاح ابتسام تناولت دور الفواعل غير الرسمية بشكل عام في صنع السياسة العامة في الجزائر خلال الفترة (1989ـ 2009).

- بينما تركز مذكرتي على دور الأحزاب السياسية فقط، مع دراسة حالة حزب التجمع الديمقراطي خلال الفترة (1999ـ 2019) كمثال تطبيقي.

9ـ خطة الدراسة:

فرضت طبيعة الموضوع هذه الخطة لكونه يتناول مسألة معقدة تجمع بين البعد النظري والمفاهيمي المتعلق بمفهوم الأحزاب السياسية، وظائفها وأهميتها في الأنظمة الديمقراطية، وعلاقتها بالسياسة العامة، وبين البعد التحليلي التطبيقي الذي يقتضي دراسة كيفية تأثير هذه الأحزاب فعليًا في رسم السياسة العامة ضمن سياق سياسي معيّن، وهو ما استدعى تقسيم الدراسة إلى فصل أول يؤسس للإطار النظري والمفاهيمي، وفصل ثانٍ يسلّط الضوء على آليات تفاعل الأحزاب السياسية مع السياسة العامة في الجزائر، مع التركيز على حزب التجمع الوطني الديمقراطي كنموذجا خلال الفترة الممتد ما بين 1999–2019.

10ـ الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة:

- ✓ قلة المراجع التي تتناول حزب التجمع الوطني الديمقراطي وتأثيره في رسم السياسة العامة في الجزائر.
- ✓ قلة الدراسات السابقة حول الموضوع.
- ✓ قلة الوثائق والتقارير الحزبية الرسمية.
- ✓ ضيق الوقت وقيود الظروف أثناء جمع المادة العلمية.
- ✓ تحدي الموضوعية في دراسة الاحزاب الموالية للسلطة .

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدراسة، لأنه من غير اللائق استخدام الكلمات والعبارات دون تحديد مفاهيمها، بحيث يكون الهدف المبتغى من وراء تحديد المفاهيم هو معرفة معانيها ومضامينها، ليصبح موضوع الدراسة بصورة مبسطة وبشكل مفهوم، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسة بدءا من نشأتها وتعريفها وذكر عناصرها وخصائصها ووظائفها وأنواعها وأخيرا أهمية الأحزاب في النظم الديمقراطية .

المبحث الثاني: مفهوم السياسية العامة ، نشأتها وتعريفها وخصائصها و مراحل صنعها وأهمية السياسة العامة بالنسبة للأنظمة السياسية.

المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية وتعريفها

أولا: نشأة الأحزاب السياسية:

يمكن أن ترجع نشأة الأحزاب السياسية إلى عدة ظروف سياسية وتاريخية، حيث تتأثر الأحزاب السياسية بعمق أصول نشأتها إذ هي نتاج التطور التاريخي لتقدم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة، وتجسيدا سليما لتداول السلطة.

وفي البداية استخدم لفظ الأحزاب لوصف تلك الجماعات التي وجدت في الجمهوريات الرومانية القديمة، كما أطلقت على الفرسان في عهد النهضة بإيطاليا، وأطلقت كذلك على أعضاء الجمعيات الثورية واللجان الانتخابية في الملكيات الدستورية.[1]

ويميل الكثير من الفقهاء في القانون الدستوري والعلوم السياسية إلى ربط ظهور الأحزاب السياسية بتوسيع نمط الاقتراع كعامل أساسي لظهور برلمان سيد وينطلق الطرح الذي قدمه "ديفرجي" حول نشأة الأحزاب السياسية في هذه النقطة بالذات إذ يذهب من خلاله إلى اعتبار وجود شكلين للأحزاب السياسية أحزاب ذات أصل برلماني انتخابي، وأخرى ذات أصل خارجي.[2]

أ- دور النظم البرلمانية في نشأة الأحزاب السياسية:

إن المتتبع لخطى سير نشأة الأحزاب السياسية بالمعنى الذي نعرفه اليوم يجدها من ابتداع المجالس النيابية حيث كان الأعضاء يتوافقون فيما بينهم ويتفقون على تكوين كتل وجمعيات برلمانية من ناحية وتوسيع قاعدتها الانتخابية من ناحية أخرى تحت اسم اللجان الانتخابية وصولا إلى الاستحواذ على مقاعد البرلمان أو البقاء فيه، ففي أوربا وعلى وجه أخص في انجلترا يجد أنها قد ظهر في البداية في صورة لجنة برلمانية كانت بمثابة حجر الأساس لا مكان تأسيس أحزاب سياسية، فقد كانت الأحزاب في فترة قديمة من الزمن تمثل مصالح اقليمية متصارعة أكثر من

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط** (الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، 25-26 .

[2] Maurice Duverger, **Les Partis politique**(France: édition Armand colin, 1952), 2-3.

كونها معبرة عن مصالح كافة الأفراد الكائنين، وإذ كان هذا يعني أن هذه اللجان الانتخابية أو الأحزاب في صورتها هذه تعبر عن الديمقراطية المتعارف عليها في شكل الحالي حيث كان النواب أو ممثلي هذه اللجان كثيرا ما يدافعون عن مصالح طبقة أو فئة قليلة من أفراد الشعب.

ب- الأحزاب ذات الأصل الخارجي:

قد تنشأ الأحزاب السياسية خارج إطار البرلمان حيث لا تظهر في صورة كتل برلمانية أو لجان انتخابية وإنما تظهر من خلال النقابات أو جمعيات أو نتيجة لظروف أخرى.[1] مثل دور التنظيمات الدينية والطلابية وقدماء المحاربين في ظهور أحزاب ذات أصل خارجي.

وتوضح الدراسات أن أغلب الأحزاب التي ظهرت قبل 1900 كانت ذات أصل أو منشأ برلماني انتخابي، في حين أن غالبية الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات أصل خارجي وما يميز هذا الشكل من الأحزاب أنها كانت أكثر مركزية وانضباط من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني الانتخابي[2].

ثانيا: تعريف الحزب السياسي وعناصره

تعريف الحزب السياسي:

المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية

المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح" حزب الرجل أصحابه والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا، والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومن هنا نرى أن كلمة (حزب) لغة تفيد الجمع من الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما القيام بشؤون الرعية واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية.

---

[1] بلال أمين زين الدين ،**الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة**، ط1 (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2011)، 56-57 .

[2] خالد توازي ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**(شهادة ماجستير : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005)، 39.

غير أن كلمة سياسة تعني في الوقت الحاضر كل ما يتعلق بالسلطة أو كما يقول مارسيل "بريلو" إن السياسة بالنسبة للعامة تعني أساسا الحياة السياسية، الصراع حول السلطة، إنها ظاهرة بنفسها، أما بالنسبة للناحية العلمية السياسة هي معرفة الظاهرة.

المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي:

لقد تعددت التعريفات بين رجال الفكر السياسي والقانوني للأحزاب ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف الايديولوجيات[1] نورد عدة اتجاهات لتعريف الحزب السياسي :

- **الاتجاه الاشتراكي:** ينظر إلى الحزب السياسي من منظور الطبقات الاجتماعية التي يعبر عنها، ويعتبر أن الحزب السياسي هو التنظيم السياسي للطبقة، بما لها من مصالح حيوية وما يحكم علاقاتها من توجهات أو موجهات ايديولوجية وما تبتغيه من أهداف تكتيكية مرحلية أو غايات استراتيجية نهائية، فقد يكون الحزب ممثلا لطبقة العمال أو طبقة الفلاحين، أو طبقة الرأسماليين.

ويهتم هذا الاتجاه بالبعد الاجتماعي للحزب ويقول أصحابه "أن الحزب هو أي طبقة من طبقات اجتماعية يعبر عنها الحزب في برامجه ومواقفه بغض النظر عما إذا كان قادته وأعضاءه ينتمون إلى هذه الطبقة أو الطبقات بالفعل."

- **الاتجاه الليبرالي:** فهو يؤمن بالحرية الفردية، ويعتبر الفرد فيه هو حجر الزاوية في المجتمع والنظام السياسي، ويركز هذا الاتجاه على برنامج وأفكار الحزب السياسي، وكان أول من عبر عن هذا الاتجاه الفرنسي بنيامين كونستانت عام 1916، فقد عرف الحزب بأنه رد جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحدا". [2]

تعريف الحزب بالنظر إلى الجانب التنظيمي:

هناك من الفقهاء من نظر للحزب باعتباره تنظيما في المقام الأول فيعرفه Maurice Duverger بأنه تجمع من المواطنين يلتفون حول نظام واحد."

---

[1] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية** (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية (2014 ، 21-22.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع نفسه**، 22.

ويقترب في هذا الرأي مع Jean Marie denguinc حيث ذهب في تعريفه للأحزاب السياسية إلى أنها جماعة منظمة تهدف إلى الحصول على التأييد الشعبي، وتتميز بشكل واضح عن جماعات المصالح[1]."

أما الدكتورة سعاد الشرقاوي فتركز في تعريفها للحزب على الجانب التنظيمي فتعرف الحزب بأنه تنظيم دائم يتم على مستويين القومي والمحلي يسعى للحصول إلى مساندة شعبية تهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محدد" .[2]

تعريف الحزب بالنظر إلى الجانب الإيديولوجي:

على العكس من وجهة النظر السابقة ركز بعض الفقهاء في تعريفهم للأحزاب السياسية على عكس الجانب الإيديولوجي، فيعرفها Maurice Hauriou بأنها منظمات" تعمل في خدمة فكر ما."

ويذهب Benyamin constant إلى أن الأحزاب السياسية هي جماعة من الناس تعتنق اتجاه سياسيا معينا."

مفهوم الفقه العربي للأحزاب السياسية:

إذا نظرنا إلى تعريف الحزب السياسي عند الفقه العربي نجد أن أغلب التعريفات التي قيلت قد اتفقت مع تعريفه عند الفقه الليبرالي. فيعرفه الأستاذ الدكتور سليمان الطماوي بأنه "جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين."

ويذهب الأستاذ الدكتور رمزي الشاعر إلى أنه: "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول للسلطة أو الاشتراك فيها". ويعرفه الدكتور طارق فتح الله خضر أنه: "جماعة

[1] مصطفى عبد الجواد محمود، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الاسلامي**، ط1 (القاهرة، دار الفكر العربي، 2003)، 124.

[2] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**(القاهرة: دار النهضة العربية، ط2 ، 1982)، 200 .

من الأفراد هدفها الوصول إلى السلطة للعمل على تنفيذ برنامج سياسي معين لكل الطرق والوسائل الديمقراطية[1]."

2- عناصر الحزب السياسي:

حسب "لابالومبارا" و "وينر":

-استمرارية التنظيم أي وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمري المتوقع له على المدى العمري للقادة المنشئين له.

-امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

-توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلي والقومي للقيام بعملية صنع القرار (سواء منفردين أو بالتآلف مع آخرين، وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة).

-اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيدين في الانتخابات أو السعي بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبي[2].

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب وأنواعها

أولا: وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدورها في بلورة الانقسامات الطبيعية في المجتمع وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة والقوى المتناقضة والأمزجة المتباينة، والطمع والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعتبر محركات النشاط السياسي وهي تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية.

وتعتبر الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، كما تعتبر الأحزاب ملجأ لتجسيد المثل العليا بل إن البعض يعتبر الأحزاب هي الوجه المتحرك للفكرة القانونية والأداة للمساهمة في الحياة السياسية.

---

[1]مصطفى عبد الجواد محمود ، **مرجع سابق**، 125-129.

[2]أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت : عالم المعرفة، 1987)، 17 .

وكي تؤدي هذا الدور في الحياة السياسية فإنها تتولى القيام بعدة وظائف هي[1]:

1-**وظيفة التجنيد السياسي**: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، ويقصد بالتجنيد السياسي أن يقوم الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يدافع عنه، ويدعوهم للتصويت من أجل مرشح الحزب. [2]

2-**الأحزاب السياسية وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين**: إن الأحزاب السياسية تعد بمثابة همزة وصل بين الحكام والمحكومين وذلك من خلال تقديمها لمرشحين لاعتلاء المناصب السلطوية والمراكز والوظائف العامة بالدولة، سواء أكانوا على شكل أعضاء في المجالس النيابية أو وزراء في السلطة التنفيذية والقضائية في بعض الأحيان من الدول.

وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تقوم بملء الفراغ الموجود بين الحكام والمحكومين، وتتحقق هذه الفائدة عن طريق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم الذي يتم في النظم الديمقراطية لمناقشة السياسة العامة للحكومة وانتقادها وعرض المشاكل التي يعاني منها أفراد المجتمع والمشاركة في البحث عن حلول[3].

3-**تكوين الاتجاهات والأفكار وتوجيه الرأي العام**: هذه الوظيفة تقتضي من الحزب القيام بعدة مهام أولى هذه المهام هي ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد وإنماء الشعور لديه بالمسؤولية، وعلى الأخص تلقينه أن المصلحة الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة وبالطبع لا يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بمجرد الاستجابة إلى رغبات المواطنين ولكن عل الحزب أن يقوم بترجمة هذه الرغبات في إطار المبادئ العامة التي يعتنقها إلى برنامج عمل محدد.[4]

---

[1]سعاد الشرقاوي، **الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها ، نشاطها)**(القاهرة : مجلس الشعب، الأمانة العامة،: جويلية، 2005)، .52

[2]حسين عبد الحميد أحمد رشوان **مرجع سابق**، 112.

[3]بلال أمين زين الدين **مرجع سابق**، 74-75 .

[4]ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، 213.

4-التنشئة السياسية تشير التنشئة السياسية: إلى "عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي" وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة وقد تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل وقد تستهدف إحداث تغيير جزئي أو شامل في عناصر ومكونات هذه الثقافة وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بها.

5-وظيفة التحديث والتنمية السياسية: تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع الأمر الذي يدعم الديمقراطية والاتجاه نحو الإصلاح والتحول الديمقراطي في النظم السياسية[1].

ثانيا: تصنيف الأحزاب السياسية:

يقسم دوفرجيه الأحزاب السياسية انطلاقا من معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب، إذ يرى أن هناك صنفين من الأحزاب.

1- أحزاب الإطارات: وهي الأحزاب التي نشأت داخل المجموعات البرلمانية.

2- الأحزاب الجماهيرية: التي نتجت عن محاولات خارجة عن نظام الحكم تعود إلى الرابطات الاجتماعية السرية، الجمعيات الكنيسة، النقابات العمالية التي تنشط داخل المجتمع، لكن ليس لها تمثيل سياسي على مستوى البرلمان[2].

أما وفق منطلق الانتخابات التنافسية فيميز فيليب برؤيني:

1-الأحزاب الإدارية: وهي أحزاب مقيمة بالقرب من السلطة وهذا يعني أنها مهيأة بصفة روتينية إلى حد ما ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي وتؤثر ممارسة هذه الأحزاب المسؤوليات الدولة على لغتها واستراتيجياتها بشكل دائم سواء كانت أحزابا محافظة أو إصلاحية أو كانت متجهة نحو اليمين أو الوسط أو اليسار.

---

[1] نور الدين حاروش،مرجع سابق، 120-123.

[2] أمال فضلون، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**(شهادة الماجستير، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، عنابة)، 71 .

2-الأحزاب الاحتجاجية: وهي تولد في البداية من الرفض وتسعى لأن تشق لنفسها طريقا لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء أو الكبت الأمر الذي يكون على الفور بشكل انفعالي اللغة السياسية التي تتبناها وتجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها ناطقة باسم مجموعات اجتماعية تنظر لنفسها باعتبارها مجموعات مضطهدة أو مستعبدة من اللعبة السياسية. [1]

ومن العلماء من صنفها حسب إيديولوجية الحزب إلى أحزاب اليمين وأحزاب اليسار وهي تقوم على الإيمان بأيديولوجية معينة تعمل على وضعها موضع التنفيذ من ثنايا وصولها إلى سلطة الدولة، وذلك حال الأحزاب الليبرالية أو الأحزاب الشيوعية، وفي مقابلها أحزاب البرامج، فأحزاب البرامج فتصاحب نظام الحزبين حال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

كما صنفت الأحزاب إلى ما يعرف بالأحزاب ذات الأغلبية والأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة[2]

وقدم جان شارلوت Jean chariot تصنيفا ثلاثيا للأحزاب وهي:

1-أحزاب الوجهاء: الأعيان تبحث عن منتسبين ذو مكانة اجتماعية واقتصادية متميزة لدعم الحزب ماديا لخوض الانتخابات والفوز بها.

2-أحزاب المناضلين: تأطر الجماهير وتكون حاملا لأيديولوجيا قوية وتتميز بانضباطية كبيرة والعضوية فيها لا ترتبط بالثروة ولا بالجاه وإنما بالاقتناع بأفكار وسياسات الحزب والرغبة في النضال لتحقيق أهدافه.

3-أحزاب الناخبين: وهي موجهة إلى حشد أكبر عدد من الناخبين حول مرشح الحزب بغض النظر عن توجهاتهم الايديولوجية والعقائدية فهي لتقد كل شيء ولا يهمها المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء وتتميز بانضباطية أقل وهدفها خوض الانتخابات والفوز بها.[3]

وهناك تصنيف آخر يضم:

---

[1] المهدي الشيباليدغمان،"**الأحزاب السياسية** "، المجلة الجامعية، العدد السادس عشر، المجلد الأول، ليبيا، فيفري 2013، 21.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، 55-57.

[3] المهدي الشيبالي دغمان،**مرجع سابق**، 22.

1-**الأحزاب البرجماتية:** يقسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقا لتطور الظروف، قد لا حظنا في المدة الأخيرة العديد من الأحزاب غيرت من خطتها حتى تتأقلم مع التغيرات الجارية سواء كانت داخلية محلية واقليمية أو دولية.

2-**أحزاب الأشخاص:** هي اسم على مسمى ترتبط بشخص أو زعيم فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار وتظهر هذه الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية حيث انتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم لكن هذه الأحزاب ربما تنتهي بانتهاء الزعيم.[1]

ومن خلال هذه المعايير يمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى خمسة فئات أساسية وخمسة عشر فئة فرعية على النحو المبين في الجدول[2]:

جدول رقم (01): تصنيف الأحزاب السياسية

الأحزاب						
أحزاب النخبة	أحزاب الجماهير			الأحزاب العرقية	أحزاب الانتخابات	أحزاب الحركة
	اشتراكية	قومية	دينية			
أحزاب الوجهاء المحليين الزبائن	-العمالية -اللينينية	-التعددية -القومية -المتطرفة	الطائفة الأصولية	-الأقليات -أعضاء المؤتمر	-التجمع (اللاقط للجميع) -البرامجية -الشخصية	-اليسار الليبرالي -اليمين المتطرف

[1] نور الدين حاروش، مرجع سابق، 127-128.

[2] Gunther et L.Diamond, **species of political parties**, (Anew typology. Party politics. Vol. 9, N2, 2003), 173.

المطلب الثالث: أهمية الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية:

أولا: الأحزاب مدارس للشعوب

يسمح تعدد الأحزاب بتكوين القادة السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم بشكل يصعب تحقيقه في حال عدم تعددها، وإذا كان تكوين القادة أمرا ضروريا لعملية استخلاف الحكام، فإنه كذلك ذو فائدة كبيرة في عملية ترشيد سياسة الدولة والتقليل من الاندفاعات غير المتزنة في اتخاذ القرارات المتصلة بالشؤون العامة، وذلك عن طريق الحوار الجاد المثمر والمعارضة الناضجة[1].

ومن جانب آخر تعمل الأحزاب السياسية على تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية، حيث تلعب دورا هاما في سير العمليات الانتخابية، فالحزب يسهل على الناخبين اختيار نوابهم أو حسم أي قرار سياسي[2].

ثانيا: الأحزاب همزة الوصل بين الحكام والمحكومين

في ظل سيادة النظام النيابي والذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه، ولا يكون له عليهم من سلطان إلا عند إعادة انتخابهم[3]، تبدو أهمية وجود تعددية حزبية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحكام، سواء في صورة اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة أو الاعتراض، فالأحزاب إذن تملأ الفراغ القائم بين الحكومة والمواطنين[4].

ويمكن إيضاح هذا الدور وأهميته من خلال تصور غياب التعدد الحزبي، حيث سينحصر دور الشعب في اختيار نوابه أو ممثليه وينتظر حتى موعد الانتخابات المقبلة ليعبر عن رضاه أو

---

[1] سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي دراسة مقارنة ، ط 4** (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1979)574.

[2] الشافعي أبو راس، **مرجع سابق**، 52.

[3] ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ،ط2 (الإسكندرية : منشأة المعارف، 2005)، 258 .

[4] سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة : دار الفكر العربي، 1988)، 262.

رفضه للسياسة العامة المتبعة. وذلك خلافا لنظام التعدد الحزبي حيث يمكن لأفراد الشعب أن يلتقوا بنوابهم في ساحة الحزب، مما يضمن استمرار الحوار بين الطرفين ويظل الشعب على صلة دائمة بحكامه يناقشهم الرأي ويبدي لهم تصوراته واقتراحاته التي قد تعين النائب في تحديد موقعه من قضايا المجتمع[1].

ولا يقتصر دور الأحزاب السياسية على مجرد إيصال رؤية الجمهور إلى الحكام بل إن هذه الأحزاب تسعى إلى تحقيق هذه المطالب بكافة الطرق السلمية عبر وسائلها الإعلامية المختلفة، وكذلك عبر تنظيمها للمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية في حال عدم استجابة الحكام لتلك المطالب بالوسائل السابقة [2] ، فالتواصل الدائم بين المواطنين وممثليهم بواسطة الأحزاب السياسية يؤدي إلى العمل الجاد من جانب الحكام لما فيه تحقيق المصلحة العامة.

هذا، ويسمح نظام التعدد الحزبي بتحديد الجهة المسؤولة عن السياسة العامة في الدولة، ذلك أن كل حكومة مسؤولة عن الأعمال والسياسات التي باشرتها خلال توليها الحكم ، فالحزب الحاكم يتحمل المسؤولية في مجموعه وليس كل ممثل بعينه[3].

ثالثا: الأحزاب السياسية رقيب على الحزب الحاكم

وجود الأحزاب يعني وجود معارضة منظمة دائمة ويقظة للحكومة القائمة، فهي تعتبر أجهزة رقابية على أعمال الحكومة ترصد قراراتها وأعمالها، فوجود الأحزاب يدعو إلى دراسة القرارات دراسة عميقة ومتأنية من قبل أصحاب القرار حرصا على عدم الوقوع في الأخطاء الكبيرة التي تستغلها المعارضة [4]، فالأحزاب المعارضة من خلال ممارسة الرقابة على حكومة الأغلبية تجعل الأغلبية تلتزم دائما جادة الصواب وأقوم السبل التي تكفل لها البقاء في الحكم.

---

[1] فتحي فكري، **القانون الدستوري** (مصر : دار النهضة العربية، 2000)، ص21.

[2] حسين عبد الرحمان أحمد المختار، **مرجع سابق**، ص27.

[3] سليمان محمد الطماوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، مرجع سابق، ص262.

[4] طارق علي الهاشمي، **الأحزاب السياسية** (بغداد : الأهلية للطبع والنشر، 1974)، ص 60.

فالأحزاب المعارضة لا تعمل على كشف عيوب اقتراحات الحكومة وقراراتها فحسب، بل تبين الحل البديل الذي تراه مناسب لتحقيق النفع العام، وهذا سيدفع حتما حزب الأغلبية الحاكم إلى بذل ما في وسعه لتفادي التعرض لهجوم المعارضة الذي قد يكلفه التخلي عن السلطة. وتفاديا لهجوم المعارضة يسعى الحزب الحاكم إلى تلبية بعض مطالبها في محاولة منه للحد من انتقاداتها وما قد تلقاه من قبول لدى الرأي العام. وهكذا يضحى وجود الأحزاب وتعددها وفاعليتها ضمانة أساسية لمراقبة الحزب أو الائتلاف الحاكم وكشف أخطائه.

رابعا: الأحزاب السياسية تكفل الاستقرار في الحياة السياسية

يكفل نظام التعددية الحزبية استقرار الحياة السياسية في الدولة، وذلك من خلال تأكيد الأحزاب على إمكانية تداول السلطة وانتقالها بطريقة سلمية وبهدوء من حزب للآخر، ويجعل المعارضة تشعر بمشاركتها في إدارة دفة شؤون البلاد، فهي تستطيع من خلال مؤسساتها تنظيم الاحتجاجات ضد الهيئة الحاكمة لكفها عن العدوان والطغيان وإعطاء الشعب فرصة اختيار البديل، وبغياب الأحزاب تضعف المعارضة ويقوى الاستبداد والتسلط وتزداد فرص ظهور التجمعات السرية للساخطين والمتذمرين[1].

وفي حالة غياب نظام التعددية الحزبية فلن توجد هيئة تضم هؤلاء المتذمرين والمعارضين للحكومة، فلا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة[2].

فالأحزاب تقوي في نفس الفرد الشعور بالمسؤولية وتعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد والجماعات وتهون من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحة الطبقية، وتعلي شأن كل ما يؤدي إلى تحقيق المصالح المشتركة، وتفتح الطريق أمام المعارضين للاشتراك في ممارسة شؤون الحكم علانية، بدلا من المشاركة السرية.

---

[1] فتحي فكري، مرجع سابق، 21.

[2] عبد الحميد متولي ، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط 5 (الإسكندرية :منشأة المعارف ، 1976)، 197.

المبحث الثاني: مفهوم السياسة العامة

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى كل ما يتعلق بالسياسة العامة بدءا من نشأتها، مفهومها وخصائصها ومراحل صنعها.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة:

ترجع نشأة السياسة العامة كعلم إلى هارولد لاسويل.. Lasswell وكتابه "The Policy Science"الذي ظهر في خمسينيات القرن الماضي، وكان هذا العلم مرتبطا إلى حد كبير بالعلوم السياسية وخاصة نظام الحكم الأمريكي ومع ظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينات تزايد الاهتمام بمنهج تحليل النظم في العلوم السياسة "SYSTEM ANALYISIS الذي اهتم بتحليل مدخلات ومخرجات النظام السياسي[1]

وقد حظي بالدعم العلمي، ذلك لأن السياسة أصبحت جزءا من النشق الاجتماعي والنفسي للمجتمع والظاهرة الاجتماعية، بعدها شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور في علم السياسة بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة [2]

وبهذا برز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث وكان التركيز واضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسة خصوصا، بالإضافة إلى تقويم نتائج وآثار السياسة العامة على المجتمع. [3]

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات ظهرت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسة العامة، ولقد ساعد هذا التطور تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض والتورط الأمريكي في حرب الفيتنام حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، وكثيرا ما قام محللو السياسات داخل هذه المراكز بصياغة سياسات ومواقف الولايات

---

[1]سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** (القاهرة، 2004)، 29.

[2]ابتسام قرقاح، **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(2009-1989)** (شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، 15.

[3]فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط 1(عمان: دار المسيرة، 2001)، 28.

المتحدة الأمريكية اتجاه العديد من القضايا والمشكلات الخاصة في الثمانينات، حيث كان التركيز على مشكلات التضخم والبطالة والانفاق الحكومي ومشاكل التجارة الدولية والشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين وعلى مدار عشرين عام حدث الكثير من التطوير في منهاجية البحث المرتبطة بالسياسات العامة كحقل علمي له ملامحه المستقلة [1].

1-تعريف السياسة العامة:

إن أدبيات العلوم السياسية مليئة بتعريفات هذا المصطلح، وكل من أسهم في إعطاء تعريف ما لا بد أنه حاول أن يكون أدق من غيره، ومن التعريفات نذكر ما يلي:

فالسياسة العامة وفقا لمفهوم د بسيوني ابراهيمي حمادة ما هي إلا أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة" فكرة اقتراح سياسة عامة.

والسياسة العامة هي خطط أو برامج أو أهداف عامة و كل هذه معا يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها المساندة السياسية، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه هو الحكومة.

ويمكن تعريفها بأنها "مجموعات مبنية، ومتماسكة لنوايا وقرارات وإنجازات يمكن عزوها لسلطة محلية، وطنية، أو فوق وطنية، كما يراها آخرون بأنها برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو عدة سلطات [2].

تعريف **كارل فردريك(FRIEDRICH)** والذي يقول: "إن السياسة هي برنامج عمل مفتوح لشخص أو الجماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود[3]."

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، **مرجع سابق**، 29.

[2] وصال نجيب العزاوي، **مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003)، 14- 15.

[3] جيمس أندرسون، ترجمة عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة** ، ط 1 (عمان: دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999)، 14- 15.

كما يرى **جابرياالألموند** **G. ALMEND** بأن السياسة العامة محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات مطالب (دعم مع المخرجات قرارات وسياسات....) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستراتيجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية.

كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها و إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف". [1]

السياسة العامة هي:

-توضيح لتوجهات وأهداف حكومية أو جماعة حول موضوع أو قضية ذات مصلحة عامة.

-توجه تفرضه مختلف العوامل الاجتماعية.

-تأخذ وضعية واضحة أو غير واضحة.

-ميكانزيم دولاتي يأخذ شكل قانون أو برنامج[2]

كما عرفها **روبرت إيستون** تعريفا واسعا بقوله أنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها."

أما **توماس داي** فيرى أن السياسة العامة هي: "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة."

ويعرفها **ريتشارد هو فيربرت** على أنها: مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معرفون بهدف تحقيق غرض عام"

وقد عرفها **جيمس أندرسون** بقوله: "فالسياسة العامة " هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع" وهذا التعريف يركز على ما يتم فعله في إطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزا للسياسة عن القرار الذي هو مجرد خيار ممن بين عدة خيارات أو بدائل.[3]

---

[1]أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** (شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2006)، 7.

[2]عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** (شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، باتنة، 2007)، 11.

[3]ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، 27-29 .

المطلب الثاني: خطوات رسم السياسة العامة

تتفاوت الدول في كثير من التفاصيل، ومع ذلك يمكن إيجاد إطار عام من المراحل التي تعتبر منهجا لرسم السياسة العامة، وينطوي هذا الإطار على المراحل التالية:

1-تحديد وتعريف المشكلة العامة:

يتطلب صنع سياسة حكومية لعلاج مشكلة عامة تحديدا وتعريفا واضحا ودقيقا لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى لإيجاد حل لها، ويعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات رسم السياسة العامة فالمشكلة هي إطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم وتغيير هذا الواقع من حال إلى حال.

فالمشكلة تنشأ عن حدث طبيعي أو تصرف بشري يتصوره شخص أو أشخاص أن له آثارا غير مرضية، أما إذا اتسع نطاق المشكلة إلى المستوى العام أو مستوى المجتمع وبلغ مداه حدودا لا يمكن لغير الحكومة حلها، ارتفعت المشكلة في هذه الحالة على مستوى مشكلة عامة.

ويمكن القول توجد مشكلة عامة إذا توافرت شروط أهمها ما يلي:

1- تغير أوضاع أو ظروف معينة في المجتمع من حال إلى حال.

2- يعتبر هذا التغيير غير مرغوبا فيه وغير مقبول لتعارضه مع المقاييس والقيم الاجتماعية.

3- اتفاق عدد كبير أو مجموعة فعالة من المواطنين في الشعور بعدم الرضا عن الوضع الجديد.

4-رغبة هؤلاء المواطنين في تصحيح الوضع واستعدادهم لبذل الجهد للوصول إلى هذا الهدف[1].

2- وضع المشكلة على الأجندة الحكومية:

لا يمكن لأي دولة أو حكومة مهما كانت إمكانياتها المادية والبشرية ومواردها الاقتصادية من تلبية المطالب التي يقدم بها مواطنوها، أو معالجة مشاكلهم مرة واحدة إنما يتطلب ذلك تقديم الأهم على المهم من المشاكل والقضايا، وفقا لجدول الأولويات السياسية أو ما يسمى بـ "أجندة سياسة الحكومةGOUVERNEMENT POLICY AGENDA"

– [1]ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، 13.

فغالبا لا تصنع الحكومة سياسات عامة لعلاج مشكلة خاص، وانما تصنع السياسة العامة في محاولة لحل مشكلة عامة يتأثر بها عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب علاجها تدخلا حكوميا، لذا فإن صنع السياسة العامة يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث واعترافها بإدراج المشكلة في جدول اعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها.

وهناك العديد من المشاكل التي قد لا تلفت انتباه الحكومة وبالتالي لا تجد لها مكانا في أجندة سياسة الحكومة، وقد تلقى اهتماما لكنه يكون اهتماما رمزيا.

بمعنى آخر أن المشاكل تتنافس على لفت انتباه صانعي السياسات، وذلك لمحدودية وقت الحكومة ومواردها، وتترتب مواضيع أجندة صنع السياسات على حسب أهميتها وأولوياتها من جهة نظر صانعي السياسات.

بعض المشكلات العامة تصل للأجندة بسرعة قياسية، بينما تظل الأخرى خارج الأجندة، أو أنها رغم وصولها للأجندة فإنها تهمش أو تجمد دون معالجة أو قرار بشأنها، فهناك اعتبارات عديدة تؤثر في اعداد أجندة السياسات العامة تتمثل في:

- نوعية المشكلة وطبيعتها ودرجة وضوحها ومدى اهتمام الناس بها والتأييد الذي تحظى به من قبل الفئات والنخب الفاعلة في المجتمع، والآثار والأخطار التي تنجم عنها في حالة عدم حلها.

-نمط النظام السياسي، ومدى التزامه أو قربه وحرصه على كسب رضا الجمهور.

-مساحة الأجندة الحكومية والوقت المتاح لصناع السياسات العامة للنظر في مجمل القضايا المعروضة عليهم.

-مستوى الدعم والتأييد الذي تحظى به المشكلة العامة[1].

-الإمكانيات والمستلزمات والنفقات العامة التي يتطلبها تنفيذ السياسات العامة

3-صياغة السياسات:

تتضمن هذه المرحلة صياغة السياسة العامة في برنامج عمل واضح يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة ويمكن التعامل مع هذا الموضوع بأسلوب يغلب عليه الاتجاه العقلاني

---

[1] امباركة عثمان، **الفواعل غير رسمية ودورها في صنع السياسات العامة بالجزائر(2014-1989)** ، (شهادة الماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة الجلفة 2013)، 13-15.

الفني أو التراكمي والاتجاهات السياسية التي تعتمد المفاوضة والضغط والاقناع والمساومة وذلك على حسب طبيعة النظام السياسي والإداري[1].

4-إقرار السياسة العامة:

تتضمن قرارات السياسة عملا يصدر من بعض الرسميين أو الهيئات لتصادق أو لتعدل أو لترفض، والشكل الايجابي للقرارات يتمثل في شكل تشريع أو أمر إداري، فقرار السياسة هو المحصلة النهائية لقرارات متنوعة.

إن الذي يدخل في مرحلة قرار السياسة ليس الاختيار أو المفاضلة بين البدائل المطروحة، إنما العمل لبلورة البديل الذي تم اعتماده كبديل مفضل للسياسة، ومع التقدم بعملية الصياغة فإن هذا البديل قد يتعرض أيضا للمساومة أو الحذف، وقد يظل القرار هذا مشروعا غير مؤكد حتى يتم التصويت عليه ويعلن رسميا.[2]

تنفيذ السياسة العامة:

يمثل التنفيذ المرحلة التي يقل فيها عدد المشاركين في عملية صنع السياسات العامة وتعتبر هذه المرحلة من اختصاصات الجهاز التنفيذي والإداري، ففي هذه المرحلة يتم تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما أن هذه المرحلة في غاية الأهمية لأن أي إهمال في التنفيذ قد يؤدي إلى فشل ذريع في تنفيذ السياسة، ورغم أن موضوع السياسة في هذه المرحلة لا يشكل مركزا للصراع والتنافس لأن هذه المسائل تم حسمها في المراحل السابقة، ولكن التنفيذ لا يعني نهاية عمليات السياسة العامة، ولذلك يمكن أن نعرف التنفيذ على أساس أنه استمرار لعملية صنع السياسات العامة وذلك بوسائل مختلفة[3]

---

[1] أحمد مصطفى حسين، **مرجع سابق**، 25 .

[2] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، 94 .

[3] أحمد مصطفى الحسين، **مرجع نفسه** ، 25-26 .

تقييم وتقويم السياسة العامة:

تتضمن هذه المرحلة نشاطات متسلسلة تهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون التي تنطوي عليه السياسة العامة[1].

وحسب "جاك فونتنال "Jacques Fontanel فالتقييم هو دراسة مقارنة بين الأهداف المحددة والأهداف المرسومة أثناء صنع السياسة العامة والنتائج المتوصل إليها بعد التطبيق، فالتقييم يساعد على مقارنة نتائج السياسة العامة والوسائل المستخدمة سواء القانونية أو الإدارية أو حتى المالية في إطار الغايات المحددة سلفا [2]

وتقويم السياسة بوجه عام يهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه، وللتطبيق الذي يترجمها إلى سلوك وللآثار التي تنجم عن ذلك، وكما سنلاحظ فإن التقويم قد يؤدي إلى إعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقدير ما إذا كانت السياسة الحالية تحتاج إلى إلغاء أو تعديل أو أنها لا تزال صالحة للبقاء والاستمرار.

وتقويم السياسة كنشاط وظيفي يعد قديما كقدم السياسة ذاتها، ويوجه التقويم جل اهتمامه للآثار التي تتركها السياسات على مطالب الجماهير أو على المشكلة التي وضع البرنامج من أجلها، وهو يسمح على الأقل في إعطاء إجابات تقديرية ومعلومات واقعية.[3]

---

[1] أحمد طيلب، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**(شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2006) ، 37.

[2] امباركة عثمان **مرجع سابق**، 25 .

[3] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، 183-186 .

الشكل رقم (1): عملية صنع السياسة العامة (مراحل صنع السياسة العامة)

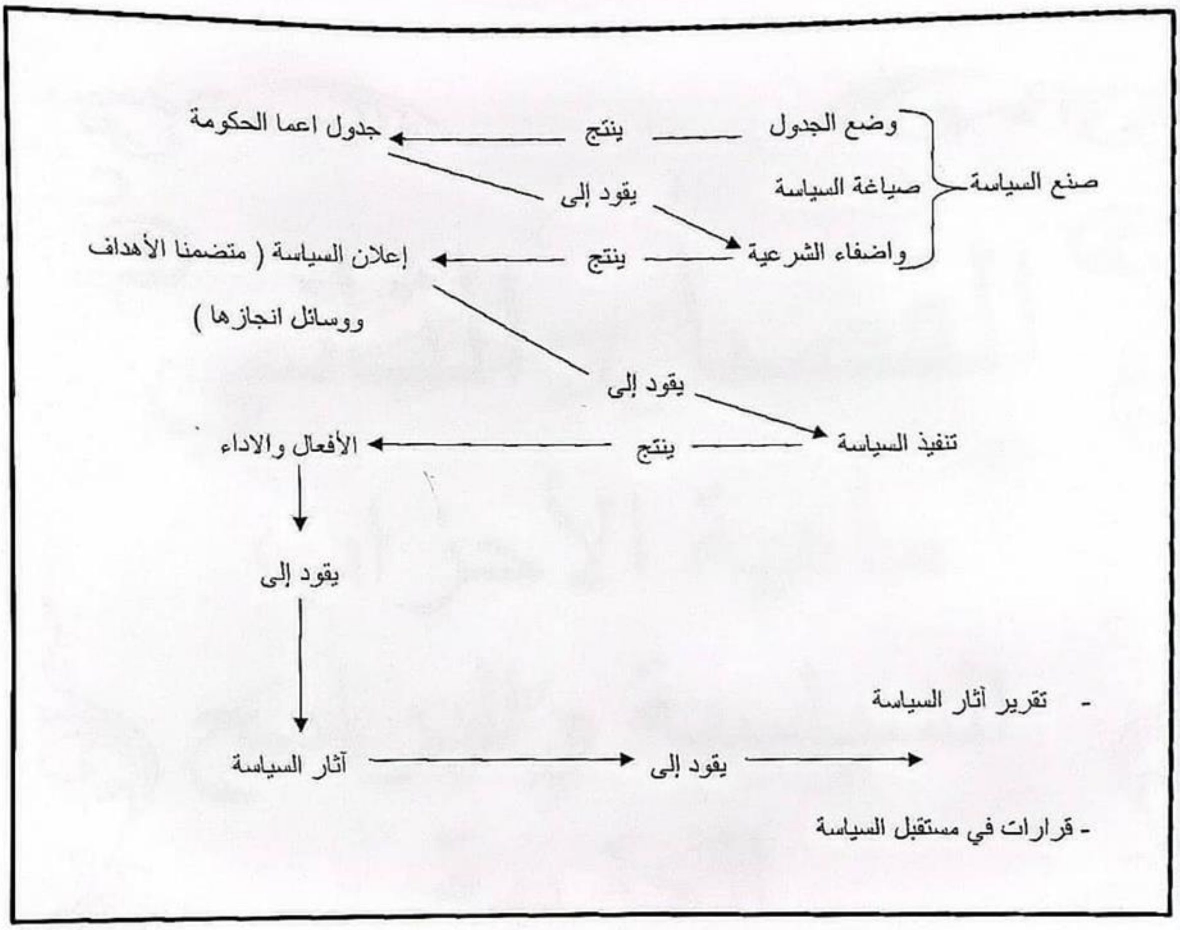

المصدر : وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 125.

المطلب الثالث: أهمية السياسة العامة بالنسبة للأنظمة السياسية:

تُعتبر السياسة العامة الأداة المحورية التي تستخدمها الأنظمة السياسية لترجمة رؤاها إلى واقع ملموس، وهي التي تُحوّل المبادئ العامة والأهداف الكبرى إلى إجراءات ومشروعات عملية تمسّ حياة المواطن اليومية. من خلالها، يتجلّى مدى فعالية النظام السياسي وقدرته على التفاعل مع التحديات المختلفة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو أمنية. فالسياسة العامة ليست مجرد خطة تنفيذية بل هي تعبير عن هوية النظام السياسي، وعن درجة التوازن بين سلطاته، وحجم انفتاحه على المجتمع، وطبيعة العلاقة التي يقيمها مع الفئات الفاعلة داخليًا وخارجيًا.[1]

السياسة العامة تمثل صمام الأمان للنظام السياسي، لأنها الأداة التي تُجنّبه الانفصال عن واقع المجتمع. فعندما يضع النظام سياسات فعّالة تستند إلى دراسات ميدانية ومعطيات علمية، فإنه يكسب ثقة المواطنين، ويُعزز شرعيته، ويقلل من احتمالات الرفض أو الثورة عليه. أما عندما تُصاغ السياسات بشكل عشوائي أو نخبوي، فإنها تُفاقم المشكلات وتُعمّق الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وتُضعف مناعة النظام تجاه الأزمات. لذلك تُعدّ السياسة العامة انعكاسًا للذكاء السياسي للنظام ومدى قدرته على بناء استراتيجيات طويلة الأمد تحفظ مصالحه وتحمي السلم الاجتماعي.[2]

كما تُظهر السياسة العامة طبيعة النظام السياسي، فهي المرآة التي تعكس مدى التزامه بالمبادئ الديمقراطية أو السلطوية. على سبيل المثال، تُبنى السياسات في الأنظمة الديمقراطية من خلال الحوار المجتمعي، والمشاركة الشعبية، والمؤسسات التشريعية، مما يُضفي عليها طابعًا تمثيليًا وشرعيًا. أما في الأنظمة الاستبدادية، فتُفرض السياسات من الأعلى دون مراعاة للرأي العام أو للعدالة الاجتماعية، مما يجعلها أداة للسيطرة لا للتنمية. من هنا يمكن القول إن تحليل السياسة

---

[1] جيمس أندرسون، د. طلال المحتسب (مترجم)، **مدخل إلى السياسات العامة**، (عمّان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008) ، 102.

[2] عبد الغني بسيوني عبد الغني، **النظم السياسية: دراسة تحليلية مقارنة** (القاهرة: دار المعارف، 2002) ، 308 .

العامة يُمكّن الباحث من استكشاف البنية العميقة للنظام السياسي، ومدى التوازن بين مصالح الدولة ومصالح المواطنين.

السياسة العامة ليست فقط وسيلة لإدارة الموارد، بل هي كذلك أداة لتشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الجماعي. فعندما تُركّز السياسات على التعليم، والصحة، والسكن، والتشغيل، فإنها تُولّد شعورًا بالمواطنة وتُعيد تشكيل علاقة الثقة بين المواطن والدولة. وهذه الثقة تُشكّل القاعدة الاجتماعية لدعم النظام السياسي واستمراره، خاصة في فترات الأزمات والتحولات. ولذلك فإن نجاح النظام في بناء سياسات عامة عادلة وفعالة هو مؤشر مباشر على قوته، وقدرته على الحفاظ على الاستقرار.[1]

على المستوى الدولي، تُستخدم السياسة العامة كأداة ناعمة للتأثير وتقديم صورة إيجابية عن النظام السياسي. فحين يُظهر النظام التزامًا بمعايير الشفافية، والمحاسبة، والحوكمة، فإنه يُكسب احترام المجتمع الدولي ويُعزّز موقعه في العلاقات الدولية. كما أن السياسات الاقتصادية الناجحة تجذب الاستثمارات الأجنبية وتفتح قنوات تعاون وشراكة. ولذلك فإن أهمية السياسة العامة لا تقتصر على المجال الداخلي، بل تمتد لتشكّل جزءًا من الاستراتيجية الخارجية للنظام السياسي.[2]

السياسة العامة تُمكّن الأنظمة من التكيف المستمر مع التحولات، وهي شرط أساسي لاستدامة السلطة بطريقة مرنة ومتطورة. في عالم متغير تحكمه العولمة وتتصاعد فيه الأزمات الاقتصادية والبيئية والأمنية، يصبح لزامًا على الأنظمة أن تعتمد سياسات ذكية واستباقية تستشرف المستقبل وتُحصّن المجتمع من المخاطر. الأنظمة التي تفشل في ذلك تتعرض لتآكل الشرعية، وتصاعد

---

[1] عبد الرحمان تيشوري، **السياسات العامة: المفهوم، الخصائص، الوظائف** (سوريا : المركز الوطني لتأهيل وتدريب الكوادر، 2011)، 115 .

[2] فريدريك واتربري وآخرون، **السياسات العامة والتنمية في العالم العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، 206.

المطالبات بالتغيير، وربما الانهيار. أما الأنظمة التي تدير سياساتها العامة بكفاءة، فتضمن البقاء والتجدد دون الحاجة للجوء إلى القمع أو إلى التغييرات الجذرية المفاجئة.[1]

[1] محمد سيد أحمد، **نظرية الدولة** (القاهرة : دار الفكر العربي، 1996) ، 367 .

خلاصة:

في ختام هذا الفصل يمكن القول إن الإطار النظري والمفاهيمي لكل من الأحزاب السياسية والسياسة العامة يُعد مدخلاً ضرورياً لفهم ديناميكيات العمل السياسي داخل الدولة الحديثة.

فقد أبرزت من خلال هذا الفصل الأبعاد الأساسية لمفهوم الأحزاب السياسية من حيث النشأة الخصائص الأنواع، والأدوار التي تقوم بها في تأطير المواطنين وتمثيل المصالح والمساهمة في صياغة السياسات.

كما تم التطرق إلى مفهوم السياسة العامة بوصفها الأداة الرئيسة التي تعبر من خلالها الدولة عن استجابتها لحاجات المجتمع وتفاعلاته، وذلك عبر سلسلة مترابطة من المراحل

تشمل تحديد المشكلات، وصياغة البدائل واتخاذ القرار والتنفيذ، والتقييم.

وتظهر العلاقة بين الأحزاب السياسية والسياسة العامة أن الفاعلين الحزبيين يشكلون جزءاً أساسياً من شبكة صنع القرار، خصوصاً في الأنظمة السياسية التي تسمح بتعددية حزبية وتداول سلمي على السلطة. وعليه، فإن فهم هذه العلاقة من الناحية النظرية يمكن الباحث من تحليل كيفية تأثير القوى السياسية في السياسات العامة، ومدى فاعلية هذه السياسات في تطلعات المواطنين.

الفصل الثاني: آليات تأثير الأحزاب السياسية في صناعة السياسة العامة

تمهيد:

تعد الأحزاب السياسية من أهم الفاعلين في النظام السياسي، لما لها من دور محوري في توجيه الرأي العام وتأطير المصالح المجتمعية، وصياغة البرامج والسياسات التي تعبر عن توجهاتها الفكرية والأيديولوجية. ويبرز هذا الدور بوضوح في عملية رسم السياسة العامة، حيث تعمل الأحزاب على التأثير في هذه العملية عبر وسائل متعددة سواء من خلال تمثيلها في الهيئات التشريعية والتنفيذية، أو عبر مشاركتها في تشكيل الحكومات، أو من خلال الضغط السياسي والإعلامي.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الآليات المختلفة التي تمكن الأحزاب السياسية من التأثير في رسم السياسات العامة، مع التركيز على الظروف المؤسسية والسياسية التي تعزز أو تحد من هذا التأثير. كما يستعرض الفصل أدوار الأحزاب في المراحل المختلفة لصنع السياسات بدءاً من صياغة الأجندات ووضع الأولويات، وصولاً إلى تبني السياسات وتنفيذها ومراقبة نتائجها.

وتكمن أهمية دراسة هذه الآليات في فهم طبيعة العلاقة بين العمل الحزبي وصنع القرار السياسي، مما يسهم في تقييم فعالية النظام الديمقراطي ومدى تمثيله الحقيقي لتطلعات المجتمع ومصالحه المتنوعة .

المبحث الاول: مجالات التفاعل بين الأحزاب السياسية والسلطة السياسية

المطلب الاول: العلاقة بين السلطة السياسية والأحزاب السياسية

من خلال التجربة البرلمانية التعددية نلاحظ أن هناك تراجع كبير للوظيفة التشريعية للبرلمان لصالح الحكومة، ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الأحزاب السياسية المتواجدة وعجزها عن اتخاذ المبادرة في المجال التشريعي، بالإضافة إلى تدخل المؤسسة التنفيذية في ترتيب ووضع الأولويات في تقديم الاقتراحات وإدخال الكثير من التعديلات من أجل إبطال مفعولها . بينما قد يكون الحزب السياسي من أحزاب الحكومة إذا كانت سياسته مؤيدة السياسة الحكومة فيستخدم أصوات ممثليه في البرلمان لفائدة قراراتها وفي أغلب الحالات يكون لهذا الحزب وزراء ضمن أعضاء الحكومة. [1]

إضافة إلى اعتماد بعض الأحزاب بشكل أو بآخر على السلطة في تأسيسها واستقطاب أعضائها وتدعيم وجودها ماديا، وظلت تطالب بتدخل السلطات من أجل حل الخلافات التي تعرفها وبالتالي بقت تفتقد الاستقلالية والتي هي سمة أساسية للأحزاب السياسية الديمقراطية. [2]

وليس لها دور مستقلا قويا تلعبه في العملية السياسية، فالمركز الحيوي للدولة هي الرئاسة ذاتها، ولا تمثل الأحزاب والهيئات التشريعية تحديات هامة لذلك يتوجب على مؤسسة الرئاسة نفسها اتخاذ معظم القرارات المهمة وتحتاج إلى أن تكون لديها كادرا من التقنيين الأكفاء والمساعدين المخلصين للرئيس، الذين يمكنهم توفير الحد الأدنى من المتطلبات الإدارية الضرورية للنجاح[3]

---

[1] علي زغدود ، **مرجع سابق**، 25.

[2] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية في الجزائر**(القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010) ، 151.

[3] عبد النور ناجي ، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر** – مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة (الجزائر : دار زينة للنشر ، 2008) ، 41.

المطلب الثاني: تأثير الأحزاب على السلطة في مجال رسم السياسة العامة

تأثير الأحزاب على السلطة في مجال رسم السياسة العامة يُعد من أبرز عناصر النظم الديمقراطية الحديثة .فالحزب السياسي لا يُعد فقط أداة انتخابية، بل هو فاعل رئيسي في صياغة السياسات التي توجه الدولة والمجتمع، وتُحدد أولوياتهما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فبمجرد وصول الحزب إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، تبدأ عملية ترجمة برنامجه الانتخابي إلى سياسات عامة تنفذها الدولة، ما يجعل من الحزب أداة للربط بين المجتمع والدولة ومؤسساتهما[1].

عندما يفوز حزب سياسي في الانتخابات، فإن أول مظاهر تأثيره في السياسة العامة يظهر من خلال تشكيل الحكومة. ففي الأنظمة البرلمانية، عادة ما يشكل الحزب صاحب الأغلبية الحكومة، ويقوم بتعيين الوزراء الذين يُناط بهم تنفيذ البرامج الحكومية في القطاعات المختلفة. أما في الأنظمة شبه الرئاسية، كما هو الحال في فرنسا، فقد يتقاسم رئيس الدولة ورئيس الحكومة المنتمي إلى الحزب الحاكم أو إلى تحالف معين، صلاحيات رسم السياسات. وهنا يظهر دور الحزب في تحديد التوجه العام للسياسات القطاعية مثل التعليم، الصحة، الاقتصاد، وغيرها[2].

يمتد تأثير الحزب أيضاً إلى السلطة التشريعية، حيث يشكل التمثيل البرلماني وسيلة مباشرة للتأثير في رسم السياسات. يشارك أعضاء الحزب في البرلمان من خلال مناقشة مشاريع القوانين، اقتراح التعديلات، والمساهمة في صياغة السياسات عبر اللجان المختصة. كما أن الأحزاب الحاكمة تستطيع تمرير سياسات معينة بسهولة في حال كانت تملك الأغلبية البرلمانية، بينما تلعب الأحزاب المعارضة دوراً رقابياً هاماً في مساءلة الحكومة، وموازنة توجهاتها السياسية[3].

جانب آخر من التأثير يتمثل في البعد الإيديولوجي، حيث تُظهر السياسات العامة ميول الحزب الفكرية. فالأحزاب الاشتراكية، على سبيل المثال، تميل إلى اعتماد سياسات تدعم العدالة.

---

[1] علي الدين هلال، ***النظم السياسية المعاصرة: قضايا السلطة والسياسة والدولة*** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2010)،112.

[2] صبري محمد حسن، ***السياسة العامة: مدخل نظري وتحليلي*** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015)،206.

[3] محمود عبد الله عبد الرحمن، ***مدخل إلى علم السياسة*** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009)،93.

الاجتماعية، وتوسيع خدمات الدولة، بينما تفضل الأحزاب الليبرالية تقليص دور الدولة لصالح السوق، وتحرير الاقتصاد. هذا الاختلاف الإيديولوجي ينعكس على مختلف جوانب السياسة العامة، من الإنفاق العام إلى السياسات الضريبية، إلى نماذج الحوكمة.

غير أن تأثير الأحزاب لا يتم دائماً بسلاسة، إذ تعترضه مجموعة من التحديات. من بينها الجمود البيروقراطي داخل مؤسسات الدولة، الذي قد يبطئ تنفيذ السياسات الجديدة، إضافة إلى القيود القانونية والدستورية التي تمنع الحزب الحاكم من تجاوز حدود معينة. كما تؤثر الضغوط الدولية – خاصة في الدول النامية – على خيارات السياسات المتاحة، حيث تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً في فرض توجهات اقتصادية معينة تتجاوز أحياناً أجندة الحزب الحاكم.

علاوة على ذلك، في الأنظمة التي تعتمد على التحالفات الحزبية لتشكيل الحكومة، كما هو الحال في ألمانيا أو إيطاليا، يخضع رسم السياسات العامة لتوافق بين عدة أحزاب، ما يقلل من قدرة كل حزب على فرض أجندته الكاملة، ويُفضي غالباً إلى سياسات وسطية أو توافقية[1].

[1] محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**(مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)،69.

المبحث الثاني: دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسة العامة في الجزائر

المطلب الأول: التعريف بالحزب ومبادئه الأساسية وأهدافه

أولا: نشأته

تأسس هذا الحزب في يوم 03 أفريل 1997 قبل إجراء الانتخابات التشريعية في 5 جوان من نفس السنة، حيث تم الإعلان عن تأسيسه من قبل مجموعة من المنشقين عن حزب جبهة التحرير وقد اكتسب قوة سياسية وهذا ما ساعده في الهيمنة على الحكم في مدة ثلاثة أشهر[1]

- ❖ شعاره "أمل، عمل، تضامن."
- ❖ المادة 02 يتمتع التجمع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وله أهلية التقاضي
- ❖ المادة 03 المقر المركزي للتجمع كائن بالجزائر العاصمة.
- ❖ المادة 04 يمارس التجمع نشاطه في كل التراب الوطني[2].
- ❖ يتولى قيادة الحزب بعد أحمد أويحيى عبد القادر بن صالح.

ثانيا: المرجعية والمبادئ الأساسية:

- ➢ الرصيد التاريخي للحركة الوطنية.
- ➢ بيان أول نوفمبر 1954
- ➢ مواثيق الثورة التحريرية.
- ➢ أرضية ندوة الوفاق الوطني المنعقدة في سبتمبر 1996.
- ➢ الدستور.
- ➢ وحدة الشعب ووحدة الوطن.
- ➢ العدالة الاجتماعية.
- ➢ احترام النظام الجمهوري والديمقراطي للدولة.
- ➢ احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

---

[1] جمال الدين بن عمير، **مرجع سابق**، 80.

[2] **التجمع الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي والنظام الداخلي**، الأمانة العامة، سبتمبر 2008، 12 .

- الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب.
- اعتماد الأسلوب الحضاري للحوار والتشاور من أجل تعبئة أفضل لقدراتنا الوطنية.

المطلب الثاني: علاقة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالسلطة السياسية

منذ تأسيسه سنة 1997، برز حزب التجمع الوطني الديمقراطي كأحد أدوات السلطة السياسية، بل وُصف من طرف العديد من المراقبين بأنه "حزب السلطة المصنوع"، حيث جاء في سياق أزمة أمنية وسياسية حادة (العشرية السوداء)، وكان هدفه الواضح هو سدّ الفراغ السياسي الذي أحدثه تراجع حزب جبهة التحرير الوطني(FLN) ، وتوفير قاعدة سياسية صلبة للرئيس آنذاك اليامين زروال.[1]

هذه النشأة المرتبطة برغبة السلطة في إعادة ترتيب المشهد السياسي جعلت الحزب دومًا في موقع التماهي مع توجهات النظام، بل شكّل ركيزة من ركائز "التعددية المُوجَّهة"، وهي تعددية حزبية ظاهرية تخدم استمرار السلطة المركزية دون تهديد جدي لطبيعة الحكم.

في الممارسة السياسية، كانت علاقة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالسلطة تقوم على الولاء مقابل النفوذ.الحزب لم يتبنى في أي مرحلة من تاريخه موقفًا معارضًا جذريًا للسلطة، بل كان دومًا جزءًا من الائتلافات الحاكمة، وعلى رأسها التحالف الرئاسي في عهد بوتفليقة، إلى جانب جبهة التحرير الوطني. خلال تلك الفترة، حصل الحزب على مناصب وزارية بارزة، وتولى قياداته – خصوصًا أحمد أويحيى – رئاسة الحكومة عدة مرات، ما رسّخ فكرة أن الحزب يمثل أحد أذرع السلطة التنفيذية.

علاوة على ذلك، فإن شخصية أحمد أويحيى، الذي ارتبط اسمه بالحزب لعقود، كانت دائمًا توصف بأنها امتداد للمؤسسة الأمنية والعسكرية، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن التجمع الوطني الديمقراطي كان أحد الواجهات السياسية للنظام الحاكم وليس كيانًا مستقلاً بقراراته أو برامجه. الحزب كان يتبنى دائمًا خطابًا محافظًا ومؤيدًا للاستقرار بأي ثمن، مما جعله في انسجام تام مع الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية[2].

---

[1] **التجمع الوطني الديمقراطي، اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الرابع العادي**، زرالدة يوم الخميس 19 سبتمبر 2013، 5.

[2] *لحول عبد القادر*.**الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة في النشأة والتطور والدور السياسي** (*الجزائر : دار الخلدونية، 2010*)، *254*.

ومع الحراك الشعبي في 2019، واجه الحزب تآكلًا كبيرًا في شرعيته، لا سيما بعد تورط قياداته – وعلى رأسهم أويحيى – في قضايا فساد كبرى، وقد أدى ذلك إلى تراجع حضوره السياسي، لكن رغم ذلك، لم يخرج الحزب تمامًا من فلك السلطة، بل حافظ على دوره كجزء من المعارضة الشكلية أو الموالاة الناعمة ضمن النسق السياسي الجزائري الذي لم يشهد تغيرًا جذريًا بعد الحراك.

المطلب الثالث: مظاهر تأثير حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسية العامة

1) المشاركة في الجهاز التنفيذي (الحكومة)

من أبرز مظاهر تأثير حزب التجمع الوطني الديمقراطي في السياسة العامة هو تقلّد مناصب وزارية مهمة، وخاصة رئاسة الحكومة التي شغلها أمينه العام السابق أحمد أويحيى في عدة مناسبات (1997، 2003، 2008، و2017). من خلال هذا المنصب، كان للحزب دور فعّال في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مثل:

- دعم خطط الخوصصة الجزئية لبعض القطاعات الاقتصادية.
- تنفيذ برامج التقشف خلال فترات الأزمات المالية.
- دعم مشاريع الإصلاح الإداري والتكنولوجي في مؤسسات الدولة[1].

2) التأثير في التشريع عبر البرلمان

بفضل حضوره في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وخاصة ضمن التحالف الرئاسي، ساهم حزب التجمع الوطني الديمقراطي في:

- تمرير قوانين تخدم توجّه السلطة التنفيذية، مثل قوانين المالية، وقانون المحروقات، وقوانين الانتخابات.

[1] إسماعيل دبش، **النظام السياسي الجزائري: من الثورة إلى الدولة** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، 321.

- دعم التعديلات الدستورية، لا سيما تعديل 2008 الذي ألغى تحديد العهدات الرئاسية، ما مهّد الطريق لبوتفليقة للترشح لعهدة ثالثة.
- تهميش دور المعارضة داخل البرلمان، من خلال التصويت الجماعي مع أحزاب الموالاة[1].

3) المساهمة في بلورة التوجهات السياسية الرسمية

باعتباره حزبًا مواليًا، ساهم حزب التجمع الوطني الديمقراطي في بلورة الخطاب السياسي الرسمي، من خلال:

- دعم سرديات النظام حول "الاستقرار أولاً"، ورفض أي تغيير جذري في بنية الحكم.
- تبنّي خطابات السلطة تجاه الحراك الشعبي 2019، حيث وصف قياديوه الحراك بـ "المؤامرة" في بدايته.
- التأييد غير المشروط للجيش كمؤسسة ضامنة للاستقرار، ما يعكس انسجامه مع توجهات الدولة العميقة[2].

4) دور الحزب في تأطير الانتخابات

لعب حزب التجمع الوطني الديمقراطي دورًا في تأطير المسار الانتخابي باعتباره جزءًا من واجهة التعددية الحزبية، حيث:

- شارك في كل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية منذ تأسيسه.
- وفّر "شرعية شكلية" للانتخابات من خلال المنافسة الصورية مع أحزاب أخرى موالية.
- ساهم في تعبئة الدعم الشعبي للنظام، خاصة في الولايات التي يملك فيها قاعدة تنظيمية قوية.

---

[1] عبد العالي بن عمور،ا **لنظام السياسي الجزائري**(الجزائر: البنية والوظيفة، دار الأمة، الجزائر، 2015) ، 211 .

[2] رابح لونيسي، " **التعددية الحزبية في الجزائر بين الواقع والمأمول** "، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، 2019، 154 .

5) النفوذ المحلي والإداري

من خلال شبكة من الإطارات المحلية ورؤساء البلديات والولايات، كان للحزب دور في:

- التأثير على سياسات التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة.
- إدارة شؤون البلديات بما يخدم التوجهات الوطنية، مع التنسيق المستمر مع الإدارة المركزية.
- استخدام النفوذ المحلي في خدمة الحملات الانتخابية وتوجيه التصويت[1].

رغم أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي لم يكن صاحب قرار مستقل، إلا أنه لعب دورًا وظيفيًا مهمًا في تنفيذ وتكريس السياسات العامة التي ترسمها السلطة المركزية، خاصة من خلال الجهاز التنفيذي والبرلمان. وقد سمح له قربه من دوائر الحكم بالمشاركة الفعالة في التشريع والتسيير الإداري، مما جعله أحد أدوات الضبط السياسي والاستقرار المؤسسي في ظل نظام مركزي شديد التحكّم.

المطلب الرابع: تقييم تجربة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في رسم السياسية العامة في الجزائر

1. المشاركة في السلطة وصنع القرار

- **قوة الحضور**: كالحزب التجمع الوطني الديمقراطي جزءًا من التحالف الرئاسي إلى جانب جبهة التحرير الوطني (FLN) وأحزاب أخرى، مما منحه دورًا مهمًا في صياغة السياسات العمومية.
- **مناصب حكومية**: قاد الحزب الحكومة عدة مرات، مما أتاح له التأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في فترات حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

[1] Frédéric Volpi ،Political Islam and the Algerian Crisis ،PlutoPress, 2003 ،98.

- **تبعية السلطة:** رغم شغله لمناصب تنفيذية، اتُّهم الحزب غالبًا بأنه مجرد أداة بيد السلطة التنفيذية أكثر من كونه فاعلاً مستقلاً[1].

2. السياسات العامة التي دعمها أو قادها

- **اقتصاديًا:** شارك في تطبيق سياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي في بداية الألفية، لكنه لم يطرح بديلاً اقتصادياً واضحاً خاصاً به.
- **اجتماعيًا :ركز** على دعم برامج الحكومة مثل دعم السكن، التشغيل، والمصالحة الوطنية، لكنه لم يقد مبادرات نوعية أو متميزة.
- **محاربة الفساد :رغم** أن الحزب تبنى خطابات مكافحة الفساد، فإن بعض قادته كانوا متورطين في قضايا فساد كبيرة (مثل قضية أويحيى)، مما أضر بمصداقيته[2].

3. العلاقة مع الأحزاب والمؤسسات

- **تحالف تقليدي مع السلطة :لطالما** كان الحزب جزءًا من التوازنات السياسية المحكومة من أعلى، ولم يسجل موقفًا معارضًا جذريًا من السياسات الرئاسية.
- **ضعف في المعارضة أو النقد الذاتي :لم** يلعب دور المعارضة البنّاءة، وكان أقرب إلى حزب "إداري" يخدم التوازنات بدل الدفاع عن برنامج حزبي متميز.

4. أداء الحزب بعد الحراك الشعبي 2019

- **تراجع شعبي وسياسي:** بعد حراك 22 فبراير 2019 وسقوط نظام بوتفليقة، تراجع نفوذ الحزب بشكل واضح، وتمت محاسبة عدد من رموزه.
- **محاولات إعادة التموقع:** يحاول الحزب اليوم إعادة بناء نفسه والانخراط في "الجزائر الجديدة"، لكن مصداقيته السياسية تبقى محل تساؤل.

---

[1] عبد الرحمن سعيد ، **الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية**(الجزائر :دار النشر الجامعية، 2015) ، 141 .

[2] بوشارب فاطم، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر: حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي "،مجلة العلوم السياسية، العدد 12، 2018، 45-70.

خلاصة التقييم:

المعيار	التقييم
التأثير على السياسات العامة	متوسط – نتيجة مشاركته في السلطة
الاستقلالية عن السلطة التنفيذية	ضعيف – ارتباط وثيق بالحكم
الفعالية في اقتراح بدائل	ضعيف – غياب مشروع فكري أو اقتصادي واضح
الشرعية والمصداقية السياسية	متدنية بعد الحراك الشعبي
الدور الحالي والمستقبلي	محدود، ويعتمد على إعادة الهيكلة والتموضع

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل يتضح أن الأحزاب السياسية تلعب دورًا جوهريا في تشكيل السياسات العامة، حيث تساهم من خلال آليات متعددة في توجيه الأجندات السياسية وصنع القرار. وتتفاوت قوة هذا التأثير باختلاف طبيعة النظام السياسي، وقوة الأحزاب ومدى استقلاليتها وقدرتها على التعبير عن مصالح المواطنين.

وعلى صعيد الحالة الجزائرية، يبرز حزب التجمع الوطني الديمقراطي كأحد اللاعبين الأساسيين في المشهد السياسي، حيث استطاع عبر تاريخه أن يؤثر في رسم السياسات العامة من خلال مشاركته المستمرة في مؤسسات الدولة والحكومة وتحالفاته السياسية وبرامجه التي تعكس توجهاته الاقتصادية والاجتماعية. ويعكس دور الحزب في الجزائر واقع العلاقة بين النظام الحزبي والسياسة العامة حيث تتداخل عوامل متعددة من بينها السياق السياسي، وتوزيع القوى داخل النظام والدور المؤسسي للحزب.

خاتمة:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر عاجزة عن التأثير في ميزان القوى، وهامش مناوراتها جد ضيق، ولا خيار لها سوى تدعيم النخب النافذة وتبقى وفية لها، أو في أقصى الأحوال تنفيذ السلطة الشكلية " الرئاسة او الوزارات، أما انها توجه انتقاداتها نحو السلطة الفعلية، فإن مصيرها التهميش والإقصاء من الحياة السياسية.

ويمكن ان نستنتج أيضا أن النظام السياسي الوطني ليس مستعدا لإدماج برامج واحزاب مستقلة في بلورة السياسة العامة، ذلك أن السلطة تنظر إلى الأحزاب السياسية على أنها أدوات تعزز شرعيتها وتضمن الاستقرار.

أما بخصوص الأحزاب الوطنية مثل: حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي انها مسيطرة في الساحة السياسية ويرجع ذلك لتموقعها الجيد إبان العشرية السوداء والمشاكل القديمة التي مرت بها، مما ساهم في تطوير برامجها وتقديم برامج مقبولة، وتقديم البديل للساحة بعد الخبرة المكتسبة من الانكسارات والمحطات المختلفة، وتوجد عوامل ساهمت في فرض الأحزاب لنفسها في الساحة السياسية وذكر منها مشاركة الأحزاب في السلطة.

إن عملية رسم السياسة العامة في الجزائر تشترك فيها عدة فواعل رسمية وغير رسمية وليست الأحزاب هي الفاعل الوحيد.

نتائج الدراسة:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التي تسهم في دعم السياسات العامة للدولة، حيث تمثل وسيلة فعالة للمشاركة في رسم تلك السياسات وتوجيهها بما يتماشى مع مصالح المجتمع، وعند مشاركة الأحزاب في رسم السياسات العامة، فإنها تساهم في التعبير عن مطالب الجماهير وتنظيمها بشكل مؤسسي، ما يكسبها طابعا من الشرعية ويساعد على استقرار النظام السياسي.

الأحزاب السياسية تضغط على صانعي القرار من أجل تحقيق مطالب معينة، ومع ذلك فإن فاعليتها في التأثير على السياسات العامة تتوقف على مدى مشروعيتها وتنظيمها.

كما ان درجة تأثير الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة تختلف باختلاف النظام السياسي القائم فطبيعة النظام السياسي في الجزائر تحد من قدرة الأحزاب السياسية على التدخل المباشر في رسم السياسات العامة.

ان البيئة الخارجية للمجتمع لا تمارس ضغط كافيا لدفع الدولة نحو منح الأحزاب السياسية دورا أكبر في صياغة السياسات العامة، ويعكس ذلك ضعف التفاعل المجتمعي والسياسي مع قضايا المشاركة الحزبية، ما يؤدي الى استمرار محدودية تأثير الأحزاب في صنع القرار، ويحد من تطور الحياة السياسية وتوسيع وتيرة التمثيل الديمقراطي.

- **اقتراحات وتوصيات**

1-ضرورة مراجعة الإطار الدستوري والقانوني المنظم للعلاقة بين السلطات، بما يسمح بتوسيع هامش تأثير الأحزاب السياسية، خاصة داخل البرلمان في رسم السياسات العمومية.

2-تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية والتشريعية لضمان مساهمة ا لفواعل السياسية المختلفة، وفي مقدمتها الأحزاب في مختلف مراحل صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

3-إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يعزز من التوازن بين السلطات، ويقلل من هيمنة الجهاز التنفيذي ويفتح المجال أمام التعددية السياسية الفعالة.

4-على حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعزيز انفتاحه على القواعد الشعبية وتبني مقاربة تواصلية شاملة تعيد له دوره كوسيط بين المواطن وصانع القرار.

5-مراجعة الخطاب السياسي والبرامج الحزبية لتواكب متغيرات الساحة السياسية والاجتماعية، خصوصًا في مرحلة ما بعد الحراك الشعبي (2019).

6-ضرورة تقييم الأداء الحزبي للمؤسسات المنتخبة والعمل على تطوير قدرات منتخبيه للمساهمة الفعالة في رسم السياسات العامة.

المصادر والمراجـع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب:

الكتب باللغة العربية:

- أحمد، محمد سيد، **نظرية الدولة**، القاهرة: دار الفكر العربي،1996.
- أندرسون، جيمس، المحتسب طلال (مترجم)، **مدخل إلى السياسات العامة**، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.
- أندرسون،جيمس،**ترجمة عامر الكبيسي صنع السياسات العامة**، ط1، عمان: دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999.
- البار، أمين،**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**،الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
- بسيوني، عبد الغني، **النظم السياسية: دراسة تحليلية مقارنة**، القاهرة: دار المعارف،2002.
- بن عمور، عبد العالي، **النظام السياسي الجزائري: البنية والوظيفة**، الجزائر: دار الأمة، 2015.
- تيشوري، عبد الرحمان، **السياسات العامة: المفهوم، الخصائص، الوظائف**، سوريا: المركز الوطني لتأهيل وتدريب الكوادر، 2011.
- الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- جمعة، سلوى شعراوي، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، 2004.

- حرب، أسامة الغزالي،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة 1987.
- حسن، صبري محمد،**السياسة العامة: مدخل نظري وتحليلي**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015.
- الحلو، ماجد راغب، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 2005.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- دبش،إسماعيل، **النظام السياسي الجزائري: من الثورة إلى الدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط**، الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب 2008.
- زين الدين، بلال أمين،**الأحزاب السياسية، من منظور الديمقراطية المعاصرة**، ط1، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2011.
- سعاد، الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1982.
- الشرقاوي،سعاد،**الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها) القاهرة : مجلس الشعب**، الأمانة العامة،جويلية، 2005.
- الطماوي، سليمان محمد،**السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي دراسة مقارنة**، ط4، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979.

- الطماوي، سليمان محمد،**النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1988.
- عبد الرحمن، سعيد، **الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة تحليلية**، الجزائر: دار النشر الجامعية، 2015.
- عبد الرحمن، محمود عبد الله،**مدخل إلى علم السياسة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- العزاوي، وصال نجيب،**مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003.
- فكري،فتحي،**القانون الدستوري**، مصر : دار النهضة العربية، 2000.
- الفهداوي، فهمي خليفة،**السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط1، عمان: دار المسيرة، 2001.
- لحول، عبد القادر. **الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة في النشأة والتطور والدور السياسي**، الجزائر: دار الخلدونية، 2010.
- متولي، عبد الحميد،**القانون الدستوري والأنظمة السياسية**، ط5، الإسكندرية: منشأة المعارف، ، 1976.
- محمود، مصطفى عبد الجواد،**الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الاسلامي**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003.
- ناجي، عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2010** .

- ناجي، عبد النور، **تحليل السياسة العامة للبيئة في الجزائر-مدخل الى علم تحليل السياسات العامة ، الجزائر: دار زينة للنشر 2008.**
- الهاشمي، طارق علي،**الأحزاب السياسية**، بغداد: الأهلية للطبع والنشر، 1974.
- هلال، علي الدين، **النظم السياسية المعاصرة: قضايا السلطة والسياسة والدولة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.

الكتب باللغة الأجنبية:

- Pluto ،FrédéricVolpi, **Political Islam and the Algerian Crisis** Press, 2003,
- Gunther et L.Diamond, **species of political parties**, Anew typology. Party politics. Vol. 9, N2, 2003,
- Maurice Duverger, **Les Partis politique**, France : édition Armand colin, 1952,

القوانين والوثائق:

- التجمع الوطني الديمقراطي، **القانون الأساسي والنظام الداخلي**، الأمانة العامة، سبتمبر 2008،
- التجمع الوطني الديمقراطي، اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الرابع العادي، زرالدة يوم الخميس 19 سبتمبر 2013

الرسائل الجامعية:

- توازي،خالد،**الظاهرة الحزبية في الجزائر شهادة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،** كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005.
- ضميري،عزيزة،**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر،** (شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، باتنة، 2007.
- طيلب، أحمد،**دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2006.
- عثمان،مباركة،**الفواعل غير رسمية ودورها في صنع السياسات العامة بالجزائر-1989 (2014،** شهادة الماستر قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق جامعة الجلفة 2013.
- فضلون، أمال،**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام،** (شهادة الماجستير، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، عنابة).
- قرقاح،ابتسام،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر-1989 (2009،** شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

المجلات والجرائد:

- بوشارب، فاطمة. **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر**: حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي. مجلة العلوم السياسية، العدد 12، 2018.
- دغمان، المهدي الشيبالي،**الأحزاب السياسية**، المجلة الجامعية، العدد السادس عشر، المجلد الأول، ليبيا، فيفري 2013.
- لونيسي،رابح،**التعددية الحزبية في الجزائر بين الواقع والمأمول**"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، 2019.

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019، وذلك من خلال دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي كنموذج عملي لفهم آليات التأثير الحزبي في صناعة القرار السياسي.

وقد تم تقسيم المذكرة إلى فصلين رئيسيين:

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، حيث قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، وعلى رأسها مفهوم الأحزاب السياسية، ووظائفها، أهميتها إضافة إلى التطرق لمفهوم السياسة العامة، وخصائصها، والمراحل التي تمر بها عملية صنعها.

أما الفصل الثاني، فقد خصص لدراسة آليات تأثير الأحزاب السياسية في السياسة العامة الجزائرية، من خلال التوقف عند تجربة حزب التجمع الوطني الديمقراطي(RND) ، وتحليل دوره في الحياة السياسية والمؤسساتية، ومدى مساهمته في توجيه وصياغة السياسات العامة، لا سيما في ظل التحالفات السياسية، وتموقعه في السلطة خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية في الجزائر، رغم ما تمنحه لها النصوص الدستورية من صلاحيات، لا تزال تواجه العديد من التحديات البنيوية والسياسية التي تعيق أداءها الفعلي في رسم السياسة العامة، فيما يشكل حزب التجمع الوطني الديمقراطي نموذجًا لحزب قريب من مراكز القرار، مما مكنه من لعب دور محوري، لكن غالبًا في إطار محدود يخضع للاعتبارات السياسية والتحالفات الظرفية.

Study Summary

This study aims to analyze the role of political parties in shaping public policy in Algeria during the period from 1999 to 2019, using the National Democratic Rally (RND) as a case study to understand the mechanisms of party influence on policy-making.

The research is divided into two main chapters:

The first chapter provides the theoretical framework, introducing and clarifying the key concepts relevant to the study, including political parties—their roles, types, and functions—as well as the concept of public policy, its characteristics, and the stages involved in its formulation.

The second chapter focuses on the mechanisms through which political parties influence public policy in Algeria, with a particular emphasis on the experience of the National Democratic Rally (RND). It explores the party's political trajectory, its institutional presence, and its contribution to the formulation of public policies, especially within the context of political alliances and its position in power during the study period.

The study concludes that despite the constitutional powers granted to political parties in Algeria, they continue to face significant structural and political challenges that limit their effective participation in public policy-making. The National Democratic Rally represents a model of a party closely aligned with decision-making circles, which allowed it to play an influential role, though often within a constrained framework shaped by political considerations and situational alliances.